



KPMG

ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي

تحليل اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة
المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي



kpmg.com/bh



المحتويات

- ٠٢ تحليل اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي
- ٠٣ الخلفية
- ٠٣ ما هي ضريبة القيمة المضافة؟
- ٠٤ اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي
- ٠٨ الانتقال إلى نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد
- ٠٨ كيف يمكن لشركة كي بي إم جي المساعدة؟
- ٠٩ جهات الاتصال



"تمنح اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي المعلومات اللازمة للشركات كما تشكل حجر الأساس لسنّ التشريعات المحلية. وفي ضوء ذلك، بوسع الشركات الآن وعليها أن تتخذ التدابير اللازمة للتكيف مع تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة المرتقب بحلول العام 2018."

فيليب نوريه

رئيس قسم الضرائب غير المباشرة في
شركة كي بي إم جي في البحرين وقطر



تحليل اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي

تتمتع المنطقة بعدد من العوامل الأخرى التي تعزز من قدرتها على استقطاب الأعمال مثل البنية التحتية المتطورة، وقدرة الوصول إلى أسواق آسيوية وأفريقية تنطوي على إمكانيات نمو مرتفعة، إلى جانب النسبة المنخفضة من القيود التجارية والاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. إلى ذلك، لن يكون لهذه الضريبة أثر كبير على الشركات المسجلة التي تدير عملياتها التشغيلية بكفاءة.

من هذا المنطلق، تستعرض شركة كي بي إم جي في هذا المنشور الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول المجلس كذلك، وتحلل التداعيات المترتبة عنهما على الشركات عبر مختلف قطاعات العمل. كما تلقي الضوء على خطوات عملية يمكن للشركات اعتمادها بدءاً من اليوم كي تكون على استعداد لنظام ضريبة القيمة المضافة الجديد، حتى تقلص وتحسن أثر ضريبة القيمة المضافة على عملياتها التشغيلية.

لطالما اعتُبرت دول مجلس التعاون الخليجي (بما فيها مملكة البحرين)، بيئةً جاذبة للاستثمارات التي تنسم بمعدلات ضريبية منخفضة. غير أن دول مجلس التعاون الخليجي، مواكبةً منها للمشهد الاقتصادي المتغير وكجزء من جهودها التنموية الأوسع نطاقاً، وقّعت اتفاقية إطار عمل لاستحداث ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات بمعدّل ٥٪ بحلول العام ٢٠١٨ في دولها.

من المتوقع أن يكون لتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة تداعيات على الشركات ودافعي الضرائب الجدد في البحرين وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إلا أنه من غير المرجح لمعدّل ضريبة القيمة المضافة المنخفض المُطبّق على نطاق واسع، أن يعيق تدفق الاستثمارات إلى البحرين أو المنطقة المجاورة، إذ أن ميزات الجاذبة للاستثمار لا تنحصر بالمعدلات الضريبية المنخفضة.

الخلفية

تحدّد الاتفاقية الموحّدة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، إطار عمل يمكن بموجبه تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في كل من دول مجلس التعاون. ويشمل إطار العمل لهذا الاتفاق مسائل محدّدة كما يلزم الدول الأعضاء بتطبيق تشريعات محلية فيما يترك لها حرّية معالجة عدد من المسائل الأخرى ذات الصلة.

فور إبرام الاتفاقية، يتعيّن على كلّ من الدول الأعضاء إدخال إطار العمل على القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها والبدء في تنفيذ نظام ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا الإطار، أعلنت البحرين عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البلاد بحلول منتصف العام ٢٠١٨، فيما أبدت بعض الدول الأعضاء عن نيتها بتطبيق هذا بتطبيق هذا النظام الضريبي الجديد بحلول الأول من يناير ٢٠١٨. ينصّ إطار العمل هذا على فرض ضريبة قيمة مضافة بمعدّل ٥٪ على السلع والخدمات، كما يفتح المجال لبعض من هذه السلع والخدمات أن تخضع لمعدّل ضريبة صفرية أو أن تكون معفاة من ضريبة القيمة المضافة، وذلك عملاً بمقتضيات التشريعات المحلية لكل من الدول الأعضاء.



دول مجلس التعاون الخليجي

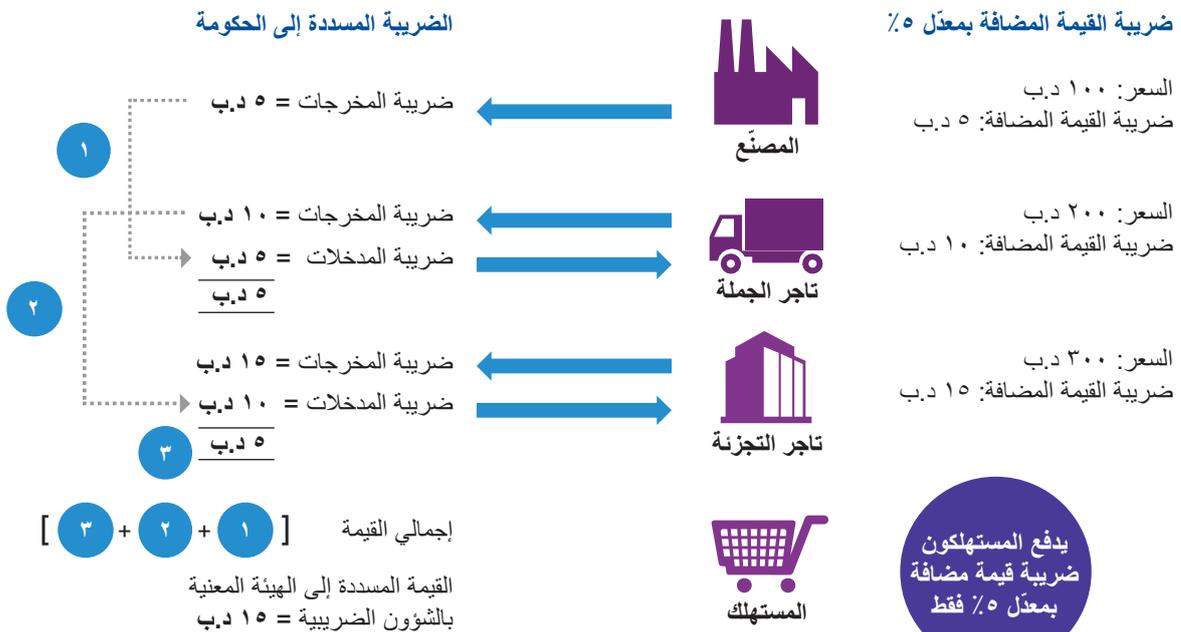
- الإمارات العربية المتحدة
- مملكة البحرين
- المملكة العربية السعودية
- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت

ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

إن ضريبة القيمة المضافة عبارة عن ضريبة تُفرض على السلع والخدمات الاستهلاكية. يتم تحميلها وتحصيلها من قبل شخص خاضع للضريبة وتُسدّد إلى الهيئة المعنية بالشؤون الضريبية في الدولة. الشخص الخاضع للضريبة، طبيعياً كان أم قانونياً، هو شخص (أو أشخاص) يزاول أنشطة اقتصادية يتوجّب تسجيلها نظامياً لضريبة القيمة المضافة.

كيف ستكون آلية عمل ضريبة القيمة المضافة؟

يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الاستهلاكية. يحق للمؤسسات العاملة المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على نفقاتهم المتعلقة بأنشطة العمل الخاصّة بها، كما هو موضّح في الرسم البياني أدناه.



اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي

ما المسائل التي تتطرق إليها اتفاقية إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة؟

- يتألف إطار العمل الخاص بضريبة القيمة المضافة من ١٥ باباً و ٧٩ مادة. وهي تشمل ما يلي:
- تعريفات ومبادئ عامة بما فيها تحديد نطاق الضريبة
- التوريد الذي يندرج ضمن نطاق الضريبة، بما في ذلك توريد السلع والخدمات والتوريد المفترض
- مكان توريد السلع والخدمات، بما يشمل الحالات الخاصة الاستيراد
- تواريخ الاستحقاق واحتساب القيم الخاضعة للضريبة
- التوريدات المعفاة من الضريبة أو الخاضعة لمعدل ضريبة صفري
- الأشخاص الملزمون بسداد الضريبة
- خصم ضريبة القيمة المضافة
- الالتزامات بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة
- الفاتورة الضريبية (المُشار إليها في ما يلي بـ"فاتورة ضريبة القيمة المضافة") وحفظ السجلات
- إكمال إقرار ضريبة القيمة المضافة ومتطلبات التقديم
- تسوية الضريبة أو استردادها
- آليات تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والشروط المتعلقة بها.

من هم الأشخاص الذين ينطبق عليهم النظام الضريبي الجديد؟

سيكون لضريبة القيمة المضافة تأثيراً على كافة الشركات العاملة في مجال توريد السلع والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي. وبصورة أكثر تحديداً، يتوجب على الشركات التي تزاول أنشطة توريد خاضعة للضريبة وضمن الحد الإلزامي المحدد التسجيل لدى

الهيئة المعنية بالشؤون الضريبية. إلى ذلك، يفتح نطاق إطار العمل المجال للتسجيلات الطوعية كما تنطبق متطلبات التسجيل لضريبة القيمة المضافة على المنشآت التي تعود ملكيتها لغير المقيمين. وهناك كذلك إمكانية تسجيل عدد من المنشآت كمجموعة واحدة خاضعة لضريبة القيمة المضافة، وتكون ملزمة بالشروط المنصوص عليها في التشريعات المحلية السائدة في كل من دول المجلس.

ما المقصود بمكان التوريد؟

ستختلف ضريبة القيمة المضافة المفروضة وفقاً لأنظمة الضريبة المحلية الخاصة بكل من الدول الأعضاء، وذلك بناءً على مكان التوريد. ويعتبر مكان توريد السلع، ذلك الذي يتم فيه صرفها أو استخدامها من قبل العميل. أمّا مكان توريد السلع مع النقل، فهو ذلك الذي تبدأ فيه عملية النقل.

أحكام خاصة بمكان توريد السلع التالية:

- النفط، والغاز، والمياه، والكهرباء
- خدمات تأجير وسائل النقل، وخدمات نقل السلع والركاب
- توريد خدمات مرتبطة بالعقارات
- توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الموردة إلكترونياً
- خدمات المطاعم والترفيه، والخدمات الثقافية والرياضية.

- سلع الأغذية الأساسية (يتم المصادقة على قائمة مشتركة عبر كافة دول مجلس التعاون)
 - قطاع النفط (وفقاً لتقدير كل من الدول الأعضاء)
 - النقل الدولي والنقل ما بين دول المجلس
 - النقل (وفقاً لتقدير كل من الدول الأعضاء)
 - التوريد خارج إطار دول المجلس (مثلاً، التصدير)
 - توريد الذهب والفضة والبلاطين الاستثماري
- إلا أن هنالك قواعد خاصة تقضي بتحويل مكان توريد السلع مع النقل إلى العميل في حال كانت المنشأة مسجلة لضريبة القيمة المضافة في دولة أخرى من الدول الأعضاء. بالنسبة إلى الخدمات، يعتبر مكان التوريد المكان الذي يقيم فيه المورد.
- إلا أن مكان توريد الخدمات المقدّمة إلى عميل خاضع للضريبة يتغيّر إلى مكان إقامة العميل.

ما هي التوريدات الخاضعة للضريبة؟

تشمل التوريدات الخاضعة للضريبة كافة توريدات السلع والخدمات والمعاملات التي تندرج ضمنها (نقل ملكية الأسهم إلى الخارج على سبيل المثال)، وتكون خاضعة لمعدّل ٥٪ من ضريبة القيمة المضافة، أو لمعدّل ضريبة صفري، أو قد تكون معفاة من الضريبة. ويشمل ذلك:

- كافة السلع والخدمات (المبيعات، وتحويل الملكية، وعمليات التصرف، وعقود الإيجار، وعمليات التأجير والبناء) المستخدمة في مزاولة الأعمال
 - نقل السلع والخدمات من وإلى دول أخرى من دول مجلس التعاون
 - نقل السلع والخدمات من وإلى باقي دول العالم (خارج إطار دول مجلس التعاون الخليجي)
 - التوريد المفترض
 - استيراد السلع وغالبية الخدمات.
- كما يحق للدول الأعضاء، كلّ وفق تقديرها، أن تفرض أي نوع من الضرائب الأخرى على قطاع الخدمات المالية.
- إلى ذلك، يجوز للدول الأعضاء أن تختار تطبيق الضريبة الصفريّة أو أن تعفي القطاعات التالية:

- التعليم
- الرعاية الطبية
- العقارات
- النقل المحلي.

ما التوريدات الخاضعة للضريبة الصفريّة أو المعفاة من الضريبة؟

التوريدات الخاضعة للضريبة الصفريّة

- الأدوية والتوريدات الطبية (يتم تحديد قائمة مشتركة من قبل لجنة وزراء الصحة)





- تاريخ توريد السلع أو الخدمات
- إصدار الفاتورة الضريبية
- تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً

كيف سيتم خصم ضريبة القيمة المضافة؟

يحق للشخص الخاضع للضريبة أن يخصم قيمة ضريبة القيمة المضافة المتكبدة (ضريبة المدخلات) خلال تقديمه التوريدات الخاضعة للضريبة الخاصة به، من ضريبة القيمة المضافة المستحقة على التوريدات التي يجري تقديمها (ضريبة المخرجات). يتعين دائماً توافر دليل على ضريبة القيمة المضافة المحملة والمدفوعة، وعادةً ما يكون هذا الدليل فاتورة ضريبية. تعتمد كل من الدول الأعضاء شروطها الخاصة لخصم ضريبة القيمة المضافة.

ما الذي يترتب عن إخضاع بعض التوريدات للضريبة الصفريّة أو إعفائها؟

يعتبر معدل الضريبة الصفريّة لضريبة القيمة المضافة، معدلاً قابلاً للفرض على التوريدات الخاضعة للضريبة. بالنتيجة، يحق لمورد السلع أو الخدمات الخاضعة لمعدل الضريبة الصفري أن يطالب باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف. من الناحية الأخرى، لا يشكل الإعفاء الضريبي معدلاً ضريبياً كما لا تعتبر مثل هذه التوريدات خاضعة للضريبة. لا يجوز للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين يتعاملون في توريدات معفاة من الضريبة، أن يطالبوا باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على التكاليف. يؤدي ذلك إلى نسبة أعلى من التكلفة المتكبدة بالنسبة إلى موردي التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

الواردات والصادرات

تشير الواردات إلى السلع التي تدخل دول مجلس التعاون من خارج منطقة الخليج. تستحق عادةً ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة، إلا أنه هناك قواعد خاصة بتقييم السلع المستوردة والسلع المعفأة (عملاً بمقتضيات الأنظمة الجمركية).

تشير الصادرات إلى السلع المنقولة إلى خارج دول مجلس التعاون. تخضع الصادرات عموماً لضريبة صفريّة وفق شروط محدّدة.

متى تستحق ضريبة القيمة المضافة؟

هناك قواعد خاصة لمواعيد استحقاق ضريبة القيمة المضافة، ولكن بشكل عام، يكون وقت التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة الأسبق مما يلي:

إن ضريبة القيمة المضافة هي
ضريبة على السلع والخدمات
الاستهلاكية، ويتم تحمّلها من
قبل المستهلك النهائي.

ما هي المتطلبات الخاصة بإصدار فواتير ضريبة القيمة المضافة وحفظ السجلات ذات الصلة؟

يتعيّن الاحتفاظ بفواتير ضريبة القيمة المضافة والسجلات المحاسبية ذات الصلة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات من تاريخ نهاية السنة التي تمّ فيها إصدار الفاتورة. بالنسبة إلى الممتلكات العقارية، يتعيّن حفظ فواتير ضريبة القيمة المضافة والسجلات المحاسبية ذات الصلة لمدة ١٥ سنة.

ما هي متطلبات استكمال إقرار ضريبة القيمة المضافة وعمليات الإيداع ذات الصلة؟

إن فترة ضريبة القيمة المضافة هي شهر واحد بالحدّ الأدنى، إلا أنّه يجوز لكل من الدول الأعضاء وفق تقديرها الخاص، أن تمدد هذه الفترة وفقاً للتشريعات المحلية الخاصة بضريبة القيمة المضافة.

هل سيكون هناك معاملة خاصة على صعيد ضريبة القيمة المضافة للأشخاص الذين يندرجون ضمن فئات محددة؟

تحدد اتفاقية إطار العمل إجراءات خاصة لفرض ضريبة القيمة المضافة على فئات محددة من الأشخاص، إذ تسمح بالإعفاء الضريبي أو قابلية استرداد الضريبة المدفوعة لدى تكبدها للفئات التالية:

- المنظمات الحكومية
- المنظمات الخيرية والمؤسسات ذات المنفعة العامة
- الشركات المعفاة نتيجة لاتفاقيات باستضافة فعاليات دولية
- مواطنو الدولة العضو لدى تشييدهم منزل للاستخدام الشخصي
- المزارعون والصيادون غير المسجلين للضريبة.

من المسؤول عن إدارة شؤون ضريبة القيمة المضافة؟

أعلن وزير المالية في مملكة البحرين عن مخطط إنشاء هيئة ضريبية تُعنى بإدارة شؤون ضريبة القيمة المضافة.

هل هناك سقف محدد للتسجيل لضريبة القيمة المضافة؟

إذا كانت قيمة التوريدات السنوية تتخطى أو من المتوقع أن تتخطى سقف التسجيل الإلزامي البالغ ٣٧,٧٠٠ دينار بحريني، يتعيّن على الشخص الخاضع للضريبة أن يُسجل لضريبة القيمة المضافة.

الانتقال إلى نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد

تقدّم اتفاقية إطار العمل المعلومات الكافية للشركات كي تبدأ بالتخطيط للاستعداد لنظام ضريبة القيمة المضافة الجديد. ونظراً لبدء العمل بهذا النظام بعد أشهر قليلة فقط في بعض دول المجلس، يتعيّن على الشركات أن تبدأ اليوم بوضع المخططات التي تهيئها للتعامل مع نظام ضريبة القيمة المضافة، وذلك باتباع الخطوات الرئيسية التالية المتعلقة بعملياتها التشغيلية:

١ تحديد كيفية تأثير ضريبة القيمة المضافة على نموذج العمل والعمليات التشغيلية. إجراء تحليل مفصّل لنواحي العمل التي من المرجّح أن تتأثر بالدرجة الأكبر بالأنظمة الجديدة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢ تحليل أثر ضريبة القيمة المضافة على أسعار الخدمات/المنتجات التي تقدّمها الشركة. هل سينجم عن ضريبة القيمة المضافة ارتفاع في الطلب، في حال ارتفاع الأسعار؟ كيف ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على استراتيجية التسعير؟ هل سيكون هناك أثر على العملاء من المؤسسات تماماً كالأثر على العملاء من الأفراد؟

٣ التحقق من قدرة الأنظمة المعمول بها على التكيف مع نظام ضريبة القيمة المضافة الجديد. هل نظم تقنية المعلومات والمحاسبة القائمة قادرة على إدراج ضريبة المدخلات وزيادتها على المشتريات التي تقوم بها الشركة؟ هل ستكون الشركة قادرة على الحصول على المعدات والمعلومات اللازمة لإصدار فواتير خاصة متضمنة ضريبة القيمة المضافة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي بالتالي الإجراءات المطلوبة لمراقبة المسائل المرتبطة بإصدار مثل هذه الفواتير الخاصة بمتضمنة ضريبة القيمة المضافة؟

٤ التحقق مما إذا كانت الشركة تبرم عقوداً جديدة في الوقت الحالي، وهل ستكون مثل هذه العقود خاضعة لضريبة القيمة المضافة لدى بدء العمل بها. في حال إبرام الشركة عقوداً جديدة في الوقت الحالي، هل هناك من أحكام تعاقدية يمكن للشركة بموجبها تحميل الأثر المترتب عن تقديم ضريبة جديدة؟ في حال إبرام الشركة عقوداً مع الموردين لشراء سلع أو خدمات، فهل يخوّل العقد الموردين بتحميل أثر الضريبة على الشركة؟ ماذا عن العقود القائمة، هل هناك أي فترات انتقالية؟

٥ التحقق من أثر ضريبة القيمة المضافة على التدفقات النقدية. كيف تحرص الشركة على أن تتلقى المدفوعات المستحقة من العملاء قبل أن يحين موعد سداد ضريبة القيمة المضافة، وأن تقلص إلى أقصى حدّ ممكن الفترة الممتدة ما بين دفع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات وتحميل ضريبة القيمة المضافة على ائتمان ضريبة القيمة المضافة؟

كيف يمكن لشركة كي بي إم جي المساعدة؟

يعتبر فهم نظام ضريبة القيمة المضافة والاستعداد له، مسألة حيوية تضمن عدم تعرض الشركات لمخاطر مالية أو تنظيمية ناجمة عن بدء تطبيق النظام الضريبي الجديد. من هذا المنطلق، باستطاعة خبرائنا في قسم الضرائب تقديم المساعدة للعملاء خلال الأشهر القادمة حرصاً على الانتقال الميسر والفعال لنظام ضريبة القيمة المضافة بدءاً من التطبيق إلى ما يليه من إجراءات ذات صلة. وفي هذا الإطار، حدّدنا ثلاثة مجالات جوهرية يمكن فيها لخبرائنا تقديم المساعدة إلى العملاء:

القادمة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: إجراء دراسة نقاط التقاطع (نكسز)، ومراجعة الخسوع الضريبي، وتحليل سلسلة التوريد، واستعراض متطلبات الامتثال.

– **الامتثال:** يستطيع مركز التفوق المحلي للامتثال مساعدة العملاء على الاستعداد وإيداع إقرارات ضريبة القيمة المضافة الجديدة. يمكن لهذه الخدمة أن تتم في موقع العمل أو أن تتخذ أشكالاً أخرى من التعاون.

– **تطبيق التكنولوجيا:** بوسع فريق عمل أنظمة معاملات الضريبة تقديم الدعم اللازم للعملاء الذين يطبقون حلولاً آلية لمعاملاتهم المتعلقة بعمليات الامتثال الضريبي.

– **الاستشارات:** بوسع موظفينا المحترفين في مجال الضرائب المتواجدين في البحرين وبالتنسيق مع مكاتبنا الدولية، تقديم المساعدة إلى العملاء في ما يتعلق بأي استفسار حول التغييرات

جهات الاتصال



علي المحروس

مدير رئيسي

قسم الضرائب وخدمات الشركات

هاتف: +٩٧٣ ١٧٢٠١٤٥٩

بريد إلكتروني: aalmahroos@kpmg.com



فيليب نوريه

شريك

قسم الضرائب غير المباشرة

هاتف: +٩٧٣ ١٧٢٠١٤٠٠

بريد إلكتروني: pnorre@kpmg.com



أدريا بوجياك

نائب مدير

قسم الضرائب وخدمات الشركات

هاتف: +٩٧٣ ١٧٢٠١٤٥٣

بريد إلكتروني: abugeac@kpmg.com



ليندا كوفاكس

نائب مدير

قسم الضرائب وخدمات الشركات

هاتف: +٩٧٣ ١٧٢٠١٤٥٣

بريد إلكتروني: lindakovacs@kpmg.com

تطبيق kpmg.com



حسابات kpmg.com على مواقع التواصل الاجتماعي



©٢٠١٧ شركة كي بي إم جي فخرو هي شركة تضامنية بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، وهي شركة عضو من الشركات الأعضاء المستقلة في شبكة كي بي إم جي التابعة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

إن المعلومات الواردة في هذا العرض هي ذات طبيعة عامة ولا تهدف إلى معالجة الظروف الخاصة بأي فرد أو مؤسسة محدّدة. وعلى الرغم من سعينا الدؤوب إلى تقديم معلومات دقيقة وأنيّة، إلا أنه لا يمكننا توفير أي ضمانات لجهة دقة هذه المعلومات اعتباراً من تاريخ استلامها أو دقتها بصورة مستمرة في المستقبل. ويتعيّن عدم الاعتماد على مثل هذه المعلومات من دون الحصول على الاستشارة المهنية الملائمة بعد إجراء دراسة شاملة للحالة المعينة.

يشكّل اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي الدولية.

تمّت الطباعة في مملكة البحرين.